

مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع  
الخاص بقائمة التدفقات النقدية -دراسة تطبيقية في البنوك الجزائرية حالة ولاية  
بسكرة-

*The extent of Algerian banks' commitment to the disclosure requirements  
of the seventh international accounting standard for the statement of cash  
flows - an applied study in Algerian banks, the case of Biskra state-*

سلطاني وفاء<sup>1\*</sup>، بن عيشي عمار<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة باتنة1 (الجزائر)، [jimilifou@gmail.com](mailto:jimilifou@gmail.com)

<sup>2</sup> جامعة بسكرة (الجزائر)، [benaichi2015@gmail.com](mailto:benaichi2015@gmail.com)

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ القبول: 2021/12/12

تاريخ الاستلام: 2021/11./23

**ملخص:**  
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية -دراسة تطبيقية في البنوك الجزائرية حالة ولاية بسكرة، تم إجراء الدراسة في البنوك التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الخليج، البنك الخارجي، بنك التنمية الريفية، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية متكونة من مدير عام، رئيس مصلحة، نائب رئيس مصلحة و البالغ عددهم 40 مبحوثا من العاملين في البنوك محل الدراسة. أجريت عملية التحليل باستخدام البرنامج الإحصائي *spss* الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية، الإفصاح المحاسبي، البنوك التجارية، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07.

**Abstract:**

*The objective of this study is to investigate the effect of the Algerian banks' compliance with the disclosure requirements of IAS 7 on the cash flow statement. An applied study in Algerian banks In the case of Biskra, the study was conducted in the following banks: In order to achieve this, the researcher selected a random sample consisting of a general manager, a head of department, and a deputy head of the department, which are 40 respondents from the employees of the banks in question. The analysis was carried out using the statistical program *spss* /*

**Keywords:** Cash Flow Statement, Accounting Disclosures, Commercial Banks, International Accounting Standard No. 07.

\*المؤلف المرسل: سلطاني وفاء [jimilifou@gmail.com](mailto:jimilifou@gmail.com)

## 1. مقدمة:

يعد الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف القوائم المالية في توفير المعلومات الملائمة وللأطراف التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية وهو يعطي صورة واضحة وصحيحة للمستخدمين عن المؤسسة. وتزداد أهمية الإفصاح إذا ما ارتبط بالبنوك وخاصة التجارية منها بعدها تعمل في مجال الوساطة المالية، إذ تتجمع لديها معظم مدخرات المجتمع، وتقوم بمنح الائتمان لكافة فروع النشاط الاقتصادي واثناء تأدية هذه الوظائف تتعرض البنوك العديد من المخاطر.

فقد اهتمت لجنة المعايير المحاسبية الدولية باصدار عدد من المعايير الخاصة بالبنوك التي تتعلق بالإفصاح واسبس القياس المحاسبي، وكذلك عملت لجنة المعايير المحاسبية الدولية على اصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية.

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية في البنوك مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وذلك لكبر حجم هذه التدفقات إذا ما قورنت بقاعدة راس مال تلك المصارف ولأهميتها لمتخذي القرارات سواء داخل البنوك أو خارجها، قدرتها التنبؤية على توفير السيولة اللازمة للبنوك للوفاء بالتزاماتها ومواجهة المخاطر المختلفة.

### 1.1 مشكلة البحث:

حددت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

مدى التزام البنوك الجزائرية بالمبحوثة بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية؟

### 2.1 أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية وذلك لأهميته في تزويد معلومات مهمة لمتخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية، ومساعدة للمستثمرين والدائنين تمكنهم من تقدير مبالغ، وتوقيت، والتدفقات النقدية المستقبلية.

### 3.1 أهداف البحث: تهدف الدراسة الى:

- التعرف على الاطار المفاهيمي للإفصاح المتعلق بالمعيار رقم 07 المعنون بـ التدفقات النقدية;
- التعرف على مدى التزام البنوك الجزائرية بمتطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية.

#### 4.1 فرضية البحث:

تلتزم البنوك الجزائرية المبحوثة بمتطلبات الافصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية.

#### 5.1 أسلوب البحث

إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الالكترونية المتوفرة، أما الجانب العملي تم استخدام استمارة والتي تم توزيعها على عدد من موظفي المصارف عينة الدراسة.

#### 2. الإطار النظري للدراسة:

#### 1.2 مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

عرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المنشأة سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى انها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة (sticking k, 1995)

#### 2.2 هدف المعيار:

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لأي منشأة مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة تلك المنشأة على توليد نقدية أو ما يعادلها واحتياجات المنشأة لاستخدام والانتفاع من تلك التدفقات النقدية، وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما يعادلها وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات.

ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشآت بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة للتدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

#### 3.2 نطاق المعيار:

يجب على المنشأة أن تقوم بإعداد قائمة بالتدفقات النقدية وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لبياناتها المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية عنها.

يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي السابع، قائمة التغيرات في المركز المالي والذي أصدر في تموز (يوليو) 1977.

يهتم مستخدمو البيانات المالية للمنشأة بمعرفة كيفية قيامها بتوليد واستخدام النقدية وما يعادلها وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المنشآت المختلفة وعمّا إذا كانت النقدية يمكن النظر إليها على أنها المنتج النهائي للمنشأة كما هو الحال بالنسبة للمنشآت المالية، فالمنشآت رغم اختلاف أنشطتها الرئيسية المولدة للإيرادات والمصروفات تحتاج إلى النقدية وذلك لتأدية وظائفها التشغيلية وسداد التزاماتها ولتوفير عائد للمستثمرين، وبناء على ذلك فإن هذا المعيار يتطلب قيام كافة المنشآت بإعداد قائمة للتدفقات النقدية (مرازقة و بوهرين، 2010، صفحة 86).

#### 4.2 تعريف المصطلحات:

فيما يلي تعريف المصطلحات المستخدمة في هذا المعيار: (أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة

(97

- النقدية: ويقصد بها النقدية بالخرينة والودائع تحت الطلب.
- النقدية المعادلة: وتتكون من الاستثمارات قصيرة الأجل والتي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد ومعروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغيير في قيمتها.
- التدفقات النقدية: وتمثل في التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها.
- الأنشطة التشغيلية: عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المنشأة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية .
- الأنشطة الاستثمارية: عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة.
- الأنشطة التمويلية: عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة بالمنشأة.

#### 5.2 التطور التاريخي قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيا مقارنة مع القوائم المالية الأساسية الأخرى، وقد شهد منذ نشوئها إلى الآن تطورات ملحوظة سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أو من

حيث صور أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية (سالمي، 2009، صفحة 80)

ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور، اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجاً يتناسب مع احتياجات رجال الأعمال خلالها وذلك على النحو التالي (مطر، 2002، صفحة 160):  
- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، التي تطلبها الرأي رقم 03 الصادر عن AICPA عام 1961؛

- قائمة التغيرات في المركز المالي، التي تطلبها الرأي رقم 19 APB الصادر عن FASB عام 1971؛  
- قائمة التدفق النقدي، التي تطلبها المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 الصادر عن FASB عام 1987 وكذلك المعيار الدولي رقم 07 الصادر عن IASC عام 2000.  
6.2 أهمية قائمة تدفقات النقدية:

تكمن أهمية جدول تدفقات الخزينة في قدرة تعبيره ودلالة المؤشرات والتجمعات المالية، والتي تكشف عن بعض الأمور الهامة التي لا توضحها القوائم المالية التقليدية في حكم على مدى نجاح المؤسسة وإمكانية استمرارها، ويمكن تلخيص أهميته فيما يلي (الهباش، 2006، صفحة 20):  
- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعاً لدورات الرئيسية لنشاطها؛  
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛  
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛  
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛  
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة؛

- تعطي مؤشراً لمبالغ وتوقيت درجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.  
7.2 أهداف قائمة تدفقات النقدية:

إن الهدف قائمة تدفقات النقدية يكمن فيما يلي:  
- توفير معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة ما خلال لحظة زمنية معينة؛

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة لفترة معينة (أحمد لطفي، 2004، صفحة 137):
- وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية:
- المساهمة بجانب القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي أصول المؤسسة، وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة:
- تقييم جودة أو نوعية أرباح المؤسسة (الهباش، 2006، صفحة 20):
- تقييم السيولة الخاصة بالمؤسسة للكشف عن نقاط القوة والضعف فيها.
- 8.2 ماهية الإفصاح المحاسبي:
- يعتبر مبدأ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية الهامة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر القوائم والتقارير المحاسبية والقوائم المالية التي تستخدم لغرض اتخاذ قرارات الاستثمار والالتزام في الشركة، وأيضاً القرارات المرتبطة بتشغيل واستغلال الموارد المتاحة للشركة (الدهراوي وسرايا، 2006، صفحة 141).
- كما عرف الإفصاح المحاسبي بأنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل (الحيالي، 1996، صفحة 371).
- عرف كذلك الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي، 1991، صفحة 322).
- كذلك عرف الإفصاح بأنه عرض للمعلومات الهامة للفئات المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزامات. والإفصاح له منفعة نسبية لدى المستثمرين الدائنين وله أيضاً "منفعة للفئات الأخرى المستفيدة من التقارير المالية مثل العاملين والعملاء والجمهور العام (السعدني، 2007، صفحة 03).

## 9.2 متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية:

- حدد المعيار المحاسبي رقم(01) المتطلبات التي يجب الالتزام بها عند اعداد المصارف لقائمة التدفقات النقدية ومن اهم هذه المتطلبات (الزمار، 2015، صفحة 55):
- يجب الافصاح عن الفترة التي تشملها قائمة التدفقات النقدية؛
  - يجب ان تميز القائمة بين التدفقات الناتجة من العمليات والتدفقات الناتجة من الاستثمار والتدفقات الناتجة من التمويل والافصاح عن عناصر كل فئة منها؛
  - يجب الافصاح عن صافي الزيادة او النقص في النقد وقيمة النقد في اول واخر المدة؛
  - يجب الافصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة في تحديد النقد وما في حكمه.

## 10.2 أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك:

يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات. ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية. وترجع أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين من هذه المعلومات. ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها. ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات المصارف على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيوياً

ونتيجة لذلك، فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح أشمل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني.

لتطبيق مبدأ إفصاح فعال في القوائم المالية للمصارف يجب مراعاة التقييد بتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في المصارف، ومن هذه المعايير (زبود، عقبة، ولايقة، 2006، صفحة 203):

- معيار الودائع ويحدد هذا المعيار طرق قياس العمليات والمستجدات والظروف المرتبطة بودائع العملاء في المصارف، وكذلك متطلبات العرض والإفصاح لبيانات الودائع؛
- معيار التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء ويحدد هذا المعيار طريقة معالجة التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء، كذلك متطلبات العرض والإفصاح العام للتغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء؛
- معيار العملات الأجنبية ويتضمن هذا المعيار المعالجة المحاسبية للمعاملات المرصدة بعملة أجنبية والمعالجة المحاسبية للعقود الآجلة لشراء وبيع العملات الأجنبية؛
- معيار الموجودات الثابتة التي حصل عليها المصرف استيفاء لديون مستحقة ويحدد هذا المعيار الطرق المحاسبية لقياس العمليات والمستجدات والظروف الناتجة عن شراء الموجودات الثابتة في المصرف وحياسة العقارات والموجودات الأخرى، وكذلك يحدد متطلبات العرض والإفصاح لهذه الموجودات؛
- معيار العرض والإفصاح العام، ويحدد هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في البيانات الحسابية للمصارف المعدة لأغراض النشر. ويتضمن هذا المعيار اعتبارات تحدد ما إذا كان من الواجب عرض البنود أو الأجزاء أو المجموعات في شكل مستقل في البيانات الحسابية بما في ذلك إيضاحاتها أو دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات أخرى، كما يشير هذا المعيار إلى ضرورة مراعاة المعايير الأخرى فيما يتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية.

3. الدراسة الميدانية :

1.3 إجراءات الدراسة:

1.1.3 أدوات جمع المعلومات:

تم توظيف عدة أساليب في الحصول على البيانات و المعلومات، فقد تم الاستعانة بما متوفر من مراجع ودوريات في تغطية الجانب النظري . فيما اعتمدت الاستمارة في الجانب التطبيقي و التي عدت الوسيلة الرئيسة، تكونت من مجموعة من محاور الدراسة وتتمثل هذه محاور وعدد فقراتها في: أهمية قائمة تدفقات النقدية عدد فقراتها 07 فقرة، متطلبات الافصح في قائمة التدفقات النقدية عدد فقراتها 11 فقرة، معوقات تطبيق متطلبات الافصح عدد فقراتها 08 فقرة، ليبلغ المجموع الكلي 26 فقرة. كما تم استخدام مقياس ليكرت (likert) الخماسي في جميع أسئلة الاستمارة.

### 2.1.3 صدق مقياس أداة الدراسة وثباتها:

إستخدم الباحث طريقتين للتأكد من صدق محتوى الاستمارة هما:

ا. الصدق الظاهري: تم التأكد من صدق الاستمارة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة و الكفاءة، و بناء على آراء هؤلاء المحكمين قام الباحثين بتعديل أو حذف أو إضافة عبارات جديدة لتطوير بناء الاستمارة.

ب. ثبات الاستمارة: تم استخراج معامل ثبات طبقا لاختبار كرونباخ الفا للاتساق الداخلي لفقرات الاستمارة. و كانت نتائج معادلة كرونباخ الفا لمحاور الدراسة كما يلي: أهمية قائمة تدفقات النقدية 0.774، متطلبات الافصح في قائمة التدفقات النقدية 0.794، معوقات تطبيق متطلبات الافصح 0.814 المجموع الكلي 0.883، مما يدل أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة و تفي بأغراض هذه الدراسة.

### 3.1.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تم إجراء الدراسة في البنوك التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الخليج، البنك الخارجي، بنك التنمية الريفية، وبلغ حجم مجتمع الدراسة 90 مبحوثا، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية متكونة من مدير عام، رئيس مصلحة، نائب رئيس مصلحة و البالغ عددهم 40 مبحوثا في البنوك محل الدراسة. حيث تم توزيع 40 استمارة وتم استرجاع 35 استمارة، وبعد الفحص تم استبعاد 05 الاستمارات و بذلك يصبح عدد الاستمارات الصالحة للاستعمال 30 استمارة.

### 4.1.3 أساليب التحليل الإحصائي:

استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية و المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل الارتباط البسيط، واختبار (ت) (T)، و معامل ومعادلة كرونباخ الفا.

### 2.3 تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض:

#### 1.2.3 وصف خصائص عينات الدراسة :

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول.

الجدول رقم(01) : خصائص عينة الدراسة

المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	83.33
	أنثى	16.67
	المجموع	100
السن	اقل من 30	16.67
	30-39	13.33
	40-49	36.67
	50 فما فوق	33.33
	المجموع	100
الدرجة الوظيفية	مدير	16.67
	رئيس مصلحة	20
	نائب رئيس مصلحة	63.33
	المجموع	100
المؤهل العلمي	ثانوي	06.67
	جامعي	60
	دبلوم	33.33
	المجموع	100
مدة الخدمة	اقل من 5 سنوات	06.67
	من 5-10 سنوات	10
	من 10-15 سنة	50
	من 15 فأكثر	33.33
	المجموع	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS<sub>v20</sub>.

من الجدول رقم (01) نلاحظ ما يلي: أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم 25 بنسبة 83.33%، أن أغلب أفراد العينة يزيد سنهم عن 40 سنة، يلاحظ أن أغلب أفراد العينة لديهم الشهادة الجامعية بنسبة 60%، أن أغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالجامعة عن 10 سنوات، أما الدرجة الوظيفية فهي موزعة كالتالي: مدبر بنسبة 16.67% رئيس مصلحة بنسبة 20%، نائب رئيس مصلحة بنسبة 63.33%.

### 2.2.3 تحليل نتائج الدراسة:

سوف نقوم بتحليل محاور الإستمارة بغية الإجابة على أسئلة الدراسة، حيث تم إستخدام مقاييس الإحصاء الوصفي و ذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري (على مقياس ليكرت الخماسي) لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الإستمارة المتعلقة بالمحاور الدراسة (أهمية قائمة تدفقات النقدية، متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية، معوقات تطبيق متطلبات الإفصاح)، وقد تقرر أن يكون المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن كل عبارة من (1- أقل من 2.5) دالا على مستوى "منخفض" من القبول، ومن (2.5- أقل من 3.5) دالا على مستوى "متوسط"، ومن (3.5-5) دالا على مستوى "مرتفع".

### 1. المحور الأول: أهمية قائمة التدفقات النقدية

#### الجدول رقم (02): تحليل فقرات المحور الأول (أهمية قائمة التدفقات النقدية)

ت	المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
01	تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للاستخدام الداخلي	03.70	00.53	مرتفع
02	تعتبر بيانات قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية للمستخدمين الخارجيين	03.75	00.41	مرتفع
03	يمكن اعداد قائمة التدفقات النقدية للبنك للفصل بين العمليات المالية وغير المالية	03.89	00.65	مرتفع
04	يمكن استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية لقياس السيولة	03.30	00.51	متوسط
05	يمكن استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ	03.75	00.44	مرتفع

			بالاحتياجات المالية المستقبلية	
مرتفع	00.55	04.00	بيانات قائمة التدفقات النقدية تساعد البنك في تكوين رأي واضح في قرار التمويل	06
مرتفع	00.43	03.84	بيانات قائمة التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الاداء النقدي الذي يعكس حقيقة الصعوبات التي تواجه العميل	07
مرتفع	00.60	03.75	المجموع الكلي	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS<sub>v20</sub>.

من خلال هذا الجدول يتضح أن أهمية قائمة التدفقات النقدية في البنوك محل الدراسة جاءت مرتفعة وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات الباحثين عن محور أهمية قائمة التدفقات النقدية بشكل عام (03.75) بانحراف معياري (00.60)، وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (03.30-04.00)، وانحرافها المعياري ما بين (00.41-00.65). وكان أعلى متوسط للفقرة السادسة، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري 00.55 مما يدل على أن بيانات قائمة التدفقات النقدية تساعد البنك في تكوين رأي واضح في قرار التمويل، أما الفقرة الرابعة فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي 03.30 بانحراف معياري 00.51 مما يحتم على ادارة البنوك المبحوثة استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية لقياس السيولة.

ب. المحور الثاني: متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية:

الجدول رقم(03): تحليل فقرات المحور الثاني (متطلبات الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية)

ت	المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
08	يفصح البنك عن الفترة التي تشملها قائمة التدفقات النقدية والتي عادة ماتكون في نهاية السنة	03.88	00.74	مرتفع
09	الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تمثل اختياراً من عدة بدائل مقبولة (مثل طريقة استهلاك الأصول)	03.60	00.75	متوسط
10	الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي اعتمدها ادارة البنوك لاثبات الإيرادات او المكاسب او الخسائر ذات الأهمية النسبية	03.90	00.70	مرتفع
11	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة باثبات وتحديد مخصص الديون المشكوك فيها	03.78	00.80	مرتفع

12	الافصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في ايضاح واحد بدلا من توزيعها مع الايضاحات الاخرى	04.00	00.84	مرتفع
13	الافصاح عن تركيز مخاطر موجودات البنك في احدى التركزات التالية(احد القطاعات الاقتصادية، احد العملاء دون تركيز ذكر الاسماء، احدى المناطق الجغرافية)	03.80	00.85	مرتفع
14	الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما حكمها	03.91	00.64	مرتفع
15	الافصاح عن توزيعات الموجودات البنك وفقا لمدة استحقاقها	03.84	00.63	مرتفع
16	الافصاح عن مخاطر موجودات والمطلوبات بالعملة الاجنبية	03.70	00.62	مرتفع
17	الافصاح عن العملة التي يستخدمها البنك	03.73	00.61	مرتفع
18	الافصاح عن المعاملة الضريبية للبنك	03.80	00.60	مرتفع
	المجموع الكلي	03.81	00.75	مرتفع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS<sub>v20</sub>.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن متطلبات الافصاح في قائمة التدفقات النقدية في البنوك محل الدراسة جاءت مرتفعة وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن محور متطلبات الافصاح في قائمة التدفقات النقدية بشكل عام (03.81) بانحراف معياري (00.75)، وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين (03.60-4.00)، وانحرافها المعياري ما بين (00.60-00.85). وكان أعلى متوسط للفقرة الثانية عشر، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري 00.84 مما يدل على إهتمام البنوك المبحوثة تقوم بالافصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في ايضاح واحد بدلا من توزيعها مع الايضاحات الاخرى. أما الفقرة العاشرة فتشكل أقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي 03.60 بانحراف معياري 00.75 مما يحتم على إدارة البنوك المبحوثة أن الافصاح عن السياسات المحاسبية التي تمثل اختيارا من عدة بدائل مقبولة(مثل طريقة استهلاك الاصول).

ج. المحور الثالث: معوقات تطبيق متطلبات الإفصاح

الجدول رقم(04): تحليل فقرات المحور الثالث (معوقات تطبيق متطلبات الإفصاح)

ت	المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
19	قلة المحاسبين المؤهلين	03.75	00.95	منخفض
20	عدم وجود بورصة للأوراق المالية	03.71	00.85	مرتفع
21	عدم وجود اطار فكري للمحاسبة	03.81	00.88	مرتفع
22	ضعف الية الالزام بمتطلبات الإفصاح	04.00	01.00	متوسط
23	صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح	03.95	01.03	مرتفع
24	عدم كفاية او قلة الموارد المالية التي تمكن البنك من تدريب موظفيها للتماشي مع التغيرات في متطلبات الإفصاح	03.80	01.04	مرتفع
25	ضعف البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح	03.64	00.86	متوسط
26	وجود معايير دولية للإفصاح أكثر ملاءمة مع المعايير الجزائرية ويمكن تطبيقها بصورة أسهل	03.88	00.85	
	<b>المجموع الكلي</b>	<b>03.82</b>	<b>00.96</b>	<b>مرتفع</b>

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS<sub>v20</sub>.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معوقات تطبيق متطلبات الإفصاح في البنوك جاءت مرتفعة وفقا لمقياس الدراسة، إذ بلغ متوسط إجابات المبحوثين عن محور معوقات تطبيق متطلبات الإفصاح بشكل عام (03.82) بانحراف معياري (00.96)، وقد تراوحت متوسطات إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المقياس ما بين(03.64-4.00)، و انحرافها المعياري ما بين (00.85-01.04). وكان أعلى متوسط للفقرة الثانية و العشرون، إذ بلغ 04.00 بانحراف معياري 01.00 مما يدل على حرص المصارف على إعداد تقارير مالية ذات مستوى عالي من الإفصاح و الشفافية يستندان على جودة المعلومات المحاسبية. أما الفقرة الثانية و العشرون فتشكل اقل قبول ضمن هذا المحور. إذ بلغ متوسطها الحسابي 02.50 بانحراف معياري 00.95 مما يحتم على إدارة البنوك المبحوثة تقديم المعلومات في الوقت المناسب لكي يسهل إجراء التقييمات الدقيقة والسليمة لأداء المصارف و مركزها المالي.

## 3.2.3 اختبار الفرضية:

## الجدول رقم(05): نتائج اختبار الفرضية

مستوى دلالة	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	المتغير
0.000	01.697	26.34	تلتزم البنوك الجزائرية المبحوثة بمتطلبات الافصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS<sub>v20</sub>.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة T المحسوبة لجميع المحاور (25.34) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 01.697، مما يعني أن البنوك الجزائرية المبحوثة تلتزم بمتطلبات الافصاح للمعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية.

## 4. خاتمة:

## 1.4 النتائج:

بعد دراسة الجانب النظري، والدراسة الميدانية، توصل الباحثين إلى العديد من النتائج أهمها:  
أظهرت نتائج الدراسة بان أهمية قائمة التدفقات النقدية في أن:

- بيانات قائمة التدفقات النقدية تساعد البنك في تكوين رأي واضح في قرار التمويل؛
  - اعداد قائمة التدفقات النقدية للبنك للفصل بين العمليات المالية وغير المالية؛
  - بيانات قائمة التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الاداء النقدي الذي يعكس حقيقة الصعوبات التي تواجه العميل.
- كما أظهرت نتائج الدراسة بان البنوك المبحوثة تلتزم بمتطلبات الافصاح في قائمة التدفقات النقدية:

- الافصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في ايضاح واحد بدلا من توزيعها مع الايضاحات الاخرى؛

- الافصاح عن السياسات المحاسبية التي اعتمدها ادارة البنوك لإثبات الايرادات او المكاسب او الخسائر ذات الاهمية النسبية؛

- الافصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما حكمها.

أظهرت نتائج الدراسة أن أسباب عدم الالتزام البنوك المبحوثة بتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي تعزى الى:

- ضعف الية الالتزام بمتطلبات الإفصاح؛
- صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح؛
- عدم كفاية او قلة الموارد المالية التي تمكن البنك من تدريب موظفيها للتماشي مع التغيرات في متطلبات الإفصاح.

#### 2.4 التوصيات:

- بعد دراسة الجانب النظري، والدراسة الميدانية، توصل الباحثين إلى العديد من النتائج أهمها:
- ضرورة التطبيق الكامل لجميع متطلبات الإفصاح، ذلك لأن القصور في تطبيق متطلبات الإفصاح العام يجعل التقارير المالية مضللة الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على القرارات التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية للبنوك؛
  - الاهتمام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية والتطبيق لكل بند من البنود التالية: الديون المعدومة، موجودات مالية، ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية؛
  - يجب ان تقوم البنوك بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم لزيادة ثقة المستثمرين في هذه البنوك؛
  - تطبيق عقوبات صارمة خاصة بعدم الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي على البنوك التي يثبت عدم التزامها؛
  - تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها، وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي خصوصا لمحاسبي البنوك التجارية والإسلامية.

#### 5. قائمة المراجع:

1. Wiley sticking k .(1995) .cash flow statement and its financial statements users .new York mcGraw-hill.
2. أمين السيد أحمد لطفي. (2004). إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
3. صالح مرازقة، وفتيحة بوهرين. (2010). المعيار المحاسبي رقم 07 التدفقات النقدية. مجلة الاقتصاد والمجتمع(06).

4. كمال الدين مصطفى الدهراوي، و محمد السيد سرايا. (2006). دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة . الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
5. لطيف زيود، الرضا عقبة، و رولا لايقة. (2006). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري. *سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 28(02).
6. محمد أبو نصار، و جمعة حميدات. (2014). *معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي الجوانب النظرية والتطبيقية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
7. محمد الدينوري سالي. (2009). قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية. جامعة باتنة، الجزائر.
8. محمد مطر. (2002). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية*. عمان: دار وائل.
9. محمد يوسف الهباش. (2006). استخدام مقاييس التدفق النقدي و العائد المحاسبي لتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. الجامعة الإسلامية، غزة.
10. محمود حسن الزمار. (2015). مدى التزام المصارف الاسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية رقم(1) الخاص بالعرض والافصاح العام في القوائم المالية. *رسالة ماجستير*. غزة، كلية التجارة، فلسطين.
11. مصطفى حسن بسيوني السعدني. (2007). مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات. *مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة*. الإمارات العربية المتحدة.
12. مهدي عباس الشيرازي. (1991). *نظرية المحاسبة*. الكويت: مطبعة ذات السلاسل.
13. وليد ناجي الحياي. (1996). *المحاسبة المتوسطة - مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي*. عمان: دار حنين.